على حسب ضميره، وذلك يوم الجمعة ألقاك فيه. فاليوم يكون ظرفاً وغير ظرف على ما يذكر سيبويه بعد هذا[1].

قال سيبويه: وأقل يوم لا أصوم فيه وخطيئة يوم لا ألقاك فيه.

قال الصفار: جعل سيبويه هذا من الاشتغال وكأنه قال لا أصوم أقل يوم لا أصوم فيه وإلا ألقاك خطيئة يوم إلا ألقاك فيه.

وزعم أبو الحسن الأخفش أن هذا ليس من الاشتغال وأن ما بعد اليوم صفة له، وأقل مبتدأ خبره محذوف، وكأنه قال: أقل يوم هذه صفته كائن. والدليل على أنه صفة كونه على حسب الأول، ألا ترى أنك تقول أقل يومين لا أصوم فيهما وأقل أيام لا أصوم فيها، ولو كان خبراً لكان مفرداً على كل حال.

ورد الصفار على هذا الرأي: أن في هذا التزام حذف العمدة وأن العرب رفضتها ولم تنطق قط بها وليس في مذهبنا شيء من ذلك فمهما أمكن الانفصال عن كونه على حسب الأول كان البقاء مع الظاهر أولى.

فإن قلت: وكيف الانفصال عن كونه على حسب اليوم وهلا كان على حسب أقل وخطيئة؟ قال الصفار: إنما كان على حسب اليوم واليومين والأيام لأن أقل يوم هو اليوم وأقل اليومين هما اليومان وأقل الأيام هو الأيام، فعاد الضمير عليه من جهة معناه وعودة الضمير على المعنى أكثر مما يحصى.

ويقدم الصفار لـ: باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل.

موضحاً آراء النحويين وتوجيهاتهم. يقول: يريد ـ سيبويه ـ أن يبين

---

(1) شرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة لقاؤك فيه.

الهمع 2/115